تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا.

The impact of European colonial division on the formation of modern states in Africa.

- الدكتور: يوسف سليماني
- جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة
- البريد الإلكتروني: slimaniyou2@gmail.com

الملخص:

إن الحديث عن أزمة أو إشكالية بناء الدولة في القارة الإفريقية يجرنا مباشرة إلى معرفة منطلق تشكل الدولة الإفريقية، وعليه لم يكن هذا التشكل بمحض إرادة شعوب القارة وساستها، وإنما بفعل التكالب والتنافس الاستعماري الذي شهدته القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر، والذي كُلِلَ في النهاية برسم خريطة سياسية استعمارية تتنافى تماما مع مقومات القارة وشعوبها، **وعليه كيف كان للاستعمار الأثر البالغ في تكوين الدول الحديثة بالقارة الإفريقية.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من البحث عن معرفة الدور الذي لعبه مؤتمر برلين في إعطاء إشارة تقسيم القارة، بالإضافة إلى معرفة الآثار التي خلفتها الاتفاقيات والمعاهدات الأوربية الأوربية عقب المؤتمر، وكذا معرفة نتائج السياسة الاستعمارية على شعوب القارة عقب الاستقلال.

إن معظم دول القارة الإفريقية ورثت جملة من المشاكل أعاقت بناءها الوطني يأتي في مقدمتها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار، بالإضافة إلى الممارسات

والسياسات المختلفة التي مورست على المجتمع الإفريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال جعلته يفقد هويته وانتمائه لبلده ما تزال تبعاته حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية:(إفريقيا، التقسيم، الإستعمار، الإتفاقيات، مؤتمر برلين)

Summary:

Talking about the crisis or the problem of state building on the African continent leads us directly to knowing the basis of the formation of the African state, and accordingly, how colonialism has had a great impact on the formation of modern states on the African continent

To answer this problem it is necessary to search for knowledge of the role played by the Berlin Conference in giving the signal of the division of the continent.

Most of the African countries inherited a number of problems that hindered their national construction, foremost among which was the problem of the political borders that they inherited from colonialism.

key words

(Africa, division, colonialism, agreements, Berlin conference)

مقدمـــــة:

إن أبرز المشكلات التي واجهت شعوب القارة الإفريقية بعد الاستقلال هي مشكلة الاستقرار السياسي، بحيث لم تهنا أي دولة بالأمن والاستقرار منذ ستينيات القرن الماضي، وهذا للمخلفات الاستعمارية في القارة الإفريقية، حيث ترك واقعا مليء بالمشاكل، جعل قادة الدول الإفريقية يتخبطون في دوامة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس على بناء الدولة الحديثة في القارة حتى غدت إفريقيا قارة الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، لذلك يتحمل الاستعمار المسؤولية الكبيرة نتيجة ما حصل من

أزمات في إفريقيا عشية الاستقلال، وعليه كيف كان للاستعمار الأثر البالغ في تكوين الدول الحديثة بالقارة الإفريقية.

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية ما هو الدور الذي لعبه مؤتمر برلين في تحديد مناطق نفوذ كل دولة، وفيما برزت انعكاسات الاتفاقيات الأوربية الأوربية، والإفريقية الأوربية على تجزئة القارة، وما هي أهم الأساليب والوسائل التي اعتمدها هؤلاء الأوربيين في حكم واستغلال شعوب القارة الإفريقية حتى غدت عاجزة بعد الاستقلال عن بناء دولها.

والهدف من دراسة هذا الموضوع المراد منه هو معرفة الطرق والأساليب التي رسمت بها الخريطة السياسية للقارة الإفريقية اليوم، حيث تطرح الكثير من التساؤلات عن جغرافية القارة، ومن الذي كان وراء تخطيط حدود الدول في القارة، لأن كثير من المشاكل لحقت بالقارة غداة الاستقلال بسبب الخريطة السياسية للقارة.

وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدت على المنهج التاريخي الذي يتضمن الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدت عليه لتحليل ووصف المعطيات التاريخية ووضعها في قالب علمي أكاديمي

1– واقع الخريطة السياسية لإفريقيا قبل مؤتمر برلين:

قبل بداية الحركة الاستعمارية المباشرة تجاه القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت القارة الإفريقية تعيش حالة من التفكك والتراجع للممالكها، وهذا بسبب ما شهدته القارة من استنزاف لمواردها البشرية طوال ثلاث قرون (1650 –1830) نتيجة تجارة العبيد، والتي انعكست سلبا على كيان الممالك والدويلات التي كانت قائمة خلال هذه الفترة، ونذكر على سبيل المثال: مملكة الكونغو، المونوموتابا بزمبابوي، مملكة الأشانتي بساحل الذهب (غانا)، الداهومي بالبنين، الممالك الإسلامية في جنوب الصحراء (الفولاني،

التكرور، الماندينغ)، بالإضافة إلى ممالك وإمارات شرق إفريقيا (زنجبار، وكلوة، وماليندي، بوغندة، أوفات، ممباسا، مقديشو...) (**الجمل، 1998، صفحة ص، ص 38. 40**).

وهذه الممالك والإمارات كانت قبل أن تؤثر عليها تجارة العبيد متعايشة مع بعضها البعض تشكل كيانات سياسية حقيقية، سادتها مظاهر حضارية راقية في مختلف جوانبها، لكن هذا التعايش، والاستقرار بدأ يتراجع بمجرد بداية توغل الأوربيين لدواخل القارة، سواء عن طريق المستكشفين، أو الجمعيات التبشيرية، أو الشركات التجارية

بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر عرفت القارة الإفريقية تنافس كبير بين القوى الأوربية عليها مستخدمين في ذلك العديد من الوسائل، والأساليب التي تمكنهم من فرض سيطرتهم على المناطق الإستراتيجية في سواحل القارة الإفريقية، وارتكز الأمر أكثر على بريطانيا وفرنسا باعتبارهما من القوى الاستعمارية الكبرى في هذه الفترة مقارنة مع البرتغال واسبانيا اللتان تراجعت قواتهما كثيرا، فبدأت بريطانيا بمنطقة خليج غينيا حيث أقامت العديد من القلاع والحصون بها، أبرزها حصن فريتاون بسيراليون، قلعة البريدا بغمبيا، قلعة المينا بساحل الذهب، لايغوس بنيجيريا، زنجبار بشرق إفريقيا، ومن جهتها فرنسا أقامت قلاعها بمنطقة السنغال حيث كان لها العديد من الحصون، والقلاع في مقدمتهم حصن سانت لويس، جزيرة غوري (**هريدي، 2008، صفحة ص، ص 115. 117**).

إن مناطق النفوذ التي حصلت عليها كل من فرنسا وبريطانيا، وقبلهم البرتغال على سواحل القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر هي التي ستبدأ منها عملية السيطرة الاستعمارية على دواخل القارة، من تلك القلاع والحصون ستشن العديد من الحروب على الممالك الإفريقية خصوصا القريبة منها من الساحل.

1.1 مؤتمر برلين وانعكاسات قراراته على القارة الإفريقية

قل أن ينعقد مؤتمر برلين بألمانيا لتدارس كيفية تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الإستعمارية الأوربية حدثت العديد من الأحداث الرئيسية هي التي عجلت من عملية تقسيم القارة واستعمارها بشكل مباشر. أول هذه الأحداث هو ذلك الاهتمام الذي أبداه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني حينما وصلته أخبار عن دواخل القارة الإفريقية وخيراتها عن طريق المستكشف ستانلي الذي ألف العديد من الكتابات عن دواخل إفريقيا، فراح ليوبولد الثاني يدعوا كل الجمعيات الجغرافية والمستكشفين لحضور مؤتمر بروكسل الجغرافي عام 1876، ما تمخض عنه هو تعاقد ليوبولد الثاني مع المستكشف ستانلي للعودة إلى إفريقي، وبالتحديد إلى منطقة الكونغو وتأسيس قاعدة هناك وضم جميع الأقاليم القريبة منها، وهو ما حصل فعلا، وعن سماع فرنسا لهذا الأمر تعاقدت هي الأخرى مع المستكشف دي برازا للذهاب كذلك إلى الضفة العليا من نهر الكونغو وتأسي قاعدة لها هناك (**الجمل، 1998، صفحة ص 50**).

إن هذا التحرك من جانب فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو لتأسيس مستعمرات هناك، أدى بتحرك كل من بريطانيا والبرتغال وأقاموا تحالفا يقضي بمعارضة نشاط بلجيكا، وفرنسا بمنطقة الكونغو، وإزاء هذا الوضع تدخلت ألمانيا التي كانت هي الأخرى تريد الحصول على مناطق نفوذ في القارة خصوصا في منطقة شرق إفريقيا (تنجانيقا)، وناميبيا ولقيت هي الأخرى معارضة من قبل بريطانيا التي رفضت نشاط التجار الألمان في ناميبيا مما أدى بها إلى الانضمام إلى التحالف الذي يظم فرنسا وبلجيكا.

وجاءت معارضة كل من البرتغال وبريطانيا على نشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو انطلاقا من اعتقاد البرتغال أنها هي صاحبة الحق في امتلاك منطقة الكونغو بكم ماضيها التاريخي ونشاطاتها الاقتصادية في المنطقة، وبريطانيا عارضت الأرض من منطلق الحفاظ علة نشاط تجارتها في حوض الكونغو.

إن تمسك بريطانيا والبرتغال بمعارضتهم لنشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو أدى إلى توسع دائرة التحالف الذي كان يظم فرنسا وبلجيكا وألمانيا حيث ساندهم وانضمت إليهم كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفقت هذه الدول مرة أخرى وأرسلوا عن طريق بسمارك برقية في 07 جوان 1884 إلى وزارة الخارجية البريطانية يعارضون فيها التحالف البرتغالي البريطاني وإسقاط دعواهم بأحقيتهم في امتلاك منطقة حوض الكونغو (**الجمل، 1998، صفحة ص 52**).

أدى تصاعد الخلاف بين القوى الاستعمارية الأوربية على ممتلكات القارة الأفريقية إلى ضرورة إيجاد حل يرضي الجميع وينهي الخلافات والتحالفات التي حصلت بسبب مصالحهم في القارة، عليه دعا 'فون أتو بسمارك' معظم الدول الاستعمارية التي لها مصالح في القارة الأفريقية إلى عقد مؤتمر دولي يعقد في برلين ينهون من خلاله الخلافات ويقسمون القارة الأفريقية بطرق ودية تحافظ على مصالح كل دولة (**هريدي، 2008، الصفحات 118– 120**).

وعليه وافقت معظم الدول الأوربية على حضور مؤتمر برلين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية، حيث اجتمعت في برلين 14 دولة وهي النمسا، المجر، ألمانيا، بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، اسبانيا، السويد، النرويج، الدولة العثمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا ، ولم تحضره أي دولة إفريقية، وهذا في الفترة

الممتدة ما بين 15 نوفمبر و 26 فيفري، وإذا ألينا نظرة على الدول والقوى المشاركة في هذا المؤتمر نجد أن هناك خمس دول كان لها أكبر الأثر في مجريات الأمور داخل المؤتمر، وأعني بذلك فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا(**Allian, 1985, pp. 19,20**) .

إن أهم ما خرج به المؤتمر من قرارات وهو قرار سلبي وتداعياته سينجر عنها الكثير من الانعكاسات هو ما يتعلق بالاحتلال الفعلي وشروطه، فعلى غرار الكثير من القضايا التي عولجت مثل قضية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر، أو القضاء التام على تجارة العبيد يبقى الأهم من ذلك هو أن مؤتمر برلين أعطى الضوء للمرور نحو تقسيم القارة واحتلالها احتلالا فعليا (**Allian, 1985, pp. 22, 23**)، فكان أول قرار أُتخذ في هذا الشأن هو الاحتلال الفعلي لمناطق النفوذ ومعنى ذلك أن أي منطقة ساحلية كانت تحت سيطرة أي قوة أوربية لابد أن تعلنها مستعمرة، ولتوسيع نفوذ القوى الاستعمارية نحو المناطق واحتلالها أقر المؤتمر في حقها قرار أكثر سخافة من الأول وهو احتلال المناطق الواقعة خلف مناطق النفوذ؛ أي يحق لأي قوة استعمارية اختلت جزء من الساحل يحق لها التوغل وضم المناطق التي تليها في الداخل(**Brunshwig, 1971, pp. 54, 60**) .

ولتنفيذ هذا القرار الأخير وتقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية وبطرق ودية بينهم ألح المؤتمر على ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين القوى المتنافسة على أي بقعة من القارة الأفريقية، ولا تراعى في ذلك أدنى خصوصيات للمجتمعات الإفريقية أو حدود الممالك والدويلات التي كانت قائمة، وهذا البند يعد من أخطر البنود التي سترسُم الخريطة السياسية للدول الإفريقية التي هي عليها اليوم (**زاربو، 1994، صفحة 725**).

1 .2 معاهدات التقسيم الأوربية الثنائية، والأوربية الإفريقية التي رسمت خريطة إفريقيا الجديدة:

1.2.1 معاهدات التقسيم الأوربية الإفريقية:

بعد التوقيع على وثيقة برلين 1884-1885 أصبح نفوذ الأقوى الأوربية الاستعمارية في القارة الإفريقية يستند إلى أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات، وكان أول نوع من الاتفاقيات هي التي تنازل بمقتضاها بعض الملوك والزعماء عن ممالكهم لصالح القوى الأوربية بداعي الحماية مع الحفاظ على مكانة الملك وزعامته بين أهله، وهذا النوع من الاتفاقيات هو قليل مقارنة بالنوع الثاني من المعاهدات (**أوزويغوي، 1990، صفحة 51**)، ومن أبرزها نجد تلك الاتفاقية التي تمت بين ملك بوغندة في أوغندا الملك 'موانغا' مع الحاكم البريطاني 'فريديريك لوغارد' عام 1890، حيث قبل 'موانغا' بخضوع مملكة بوغندة للحماية البريطانية بشرط أن يحموه من جيرانه الأعداء خصوصا الجار الشمالي مملكة البانيورو، ويحافظوا على بقائه على رأس مملكته لكن تحت الحماية البريطانية، واستنادا لهذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا حمايتها الرسمية على كامل بلاد أوغندة ابتداء من عام 1894 (**Oliver, 1985, p. 575**).

1 .2 .2 المعاهدات الأوربية الأوربية:

يعتبر هذا النوع من المعاهدات هو الأخطر على القارة الأفريقية ومجتمعاتها؛ لأن تشكيل الدول الإفريقية وضبط حدودها الرسمية تمت بواسطة هذه المعاهدات، ولم يكن للأفارقة أي

دور أو استشارة فيها بحث تم تجزئة القارة ورسم المعالم الكبرى للمستعمرات الإفريقية انطلاقا من مصالح الدول الأوربية في القارة وحسب قوة، وإمكانية أي دولة أوربية في القارة.

لقد كانت منطقة النفوذ في القارة الإفريقية تنشأ في أولى مراحلها بمقتضى اعلان من طرف واحد، ولم تكن تتحول إلى واقع ملموس إلا تم التسليم بها، أو لم تطعن فيها أي من القوى الأوربية الأخرى، بيد أن هذه المشكلات الإقليمية ونزاعات الحدود كانت تسوى آخر الأمر، ويصدق عليها بمقتضى اتفاقات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الامبريالية الناشطة في نفس المنطقة، وكانت حدود هذه التسويات الإقليمية تُعين قدر المستطاع بعض الحدود الطبيعية، أو بخطوط الطول ودوائر العرض إن لم توجد حدود طبيعية (**أوزويغوي، 1990، صفحة 53**)، ومن أبرز المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم القارة الإفريقية نجد:

المعاهدة الأنجلو–ألمانية، 1 نوفمبر 1886:

حددت هذه المعاهدة مناطق النفوذ التابعة لكل من بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا، حيث وضعت زنجبار معظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، كما ضمنت لألمانيا نفوذها السياسي في شرق إفريقيا، وبالتحديد في منطقة تنجانيقا، وبذلك قسمت هذه المعاهدة الامبراطورية العمانية تقسيما فعليا في شرق إفريقيا، كما تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق بأن تعمل على عدم ضم الأراضي الواقعة خلف مناطق النفوذ الألمانية، وهي تقصد بذلك بلاد روندا وبورندي، ومن جهتها ألمانيا تعهدت كذلك بعم ضم الأراضي التي تقف خلف مناطق النفوذ البريطانية، وهي تقصد بذلك بلاد أوغندة والسودان (**حراز، 1971، الصفحات 65– 68**).

عام 1890 تم إبرام اتفاقية ثانية بين الطرفين عرفت باتفاقية 'هيليغولاند' Huligoland، وهذه الاتفاقية أنهت تقسيم شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات حيث سمحت لألمانيا ببسط بريطانيا على أوغندة، وحصلت ألمانيا على جزيرة هيليغولاند الواقعة في بحر الشمال بأوربا (**Sike, 1968, p. 304**)، كما مَكَّنت الاتفاقية ألمانيا بتوسيع نفوذا في في روندا وبورندي، وبذلك حطمت الحلم البريطاني الذي كان يرمي استعمار أفريقيا من القاهرة إلى الكاب (كاب تاون) (**بكاي، 2009، صفحة 23. 24**).

المعاهدة الأنجلو–إيطالية 1891:

حددت هذه الاتفاقية منطقة النفوذ البريطانية في أعالي النيل، ورسمت حدود دولة السودان بشكل تام، كما ضمنت الاتفاقية لإيطاليا نفوذها في اريتريا، ورسمت معالم البلاد هناك

المعاهدة البرتغالية الفرنسية 1886، المعاهدة البرتغالية الألمانية 1886، المعاهدة البرتغالية البريطانية 1891:

رسمت هذه المعاهدات الثلاث معالم مستعمرات البرتغال في كل من أنغولا وموزنبيق، حيث عينت الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ ألمانيا مع البرتغال، وحددت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط القارة (روديسيا الجنوبية، ومالاوي) (**أوزويغوي، 1990، صفحة 53**).

المعاهدة البلجيكية البريطانية 1894: عينت هذه الاتفاقية حدود دولة الكونغو الحرة، بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا (الكونغو برازافيل والغابون) ووادي النيل.

اتفاقية ساي بروا 1890 واتفاقية النيجر 1898: أتمت هذه الاتفاقيتين تقسيم منطقة غرب أفريقيا برمتها بين فرنسا وبريطانيا، حيث عينت منطقة النفوذ البريطانية والتي خصّت بلاد غمبيا داخل بلاد السنغال، بالإضافة إلى سيراليون، ساحل الذهب (غانا)، ونيجيريا، أما بقية المنطقة فقد آلت لصالح فرنسا حيث جزأتها إلى دويلات صغيرة ابتداء من موريتانيا في الشمال مرورا بالسنغال، غينيا، ساحل العاج، الطوغو، البنين، الكمرون، بالإضافة إلى المناطق الداخلية، مالي النيجر، التشاد، فولتا العليا، إفريقيا الوسطى (**Brunshwig, 1971, p. 82**).

وفي عام 1899 أبرمت اتفاقية أخرى بين فرنسا وبريطانيا حسمت المسألة المصرية بشكل تام.

صلح فيرينينغ 1902: أنهى هذا الصلح الحرب بين البوير وبريطانيا وكرس السيطرة الرسمية لبريطانيا ولو مؤقتا على اقليم جنوب أفريقيا وحدد الحدود السياسية لهذه المستعمرة، كما عينت بريطانيا مساحة مستعمرة لوزوتو داخل إقليم جنوب إفريقيا.

إن الملاحظ على مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين القوى الاستعمارية الأوربية أنها لم تراعي أي خصوصية من خصوصيات المجتمعات الإفريقية ووضعت حدود سياسيا لمصالحها في القارة متنكرة بذلك إلى كل أشكال الكيانات السياسية التي كانت قائمة أو حتى الروابط المشتركة التي كانت تجمع عديد القبائل كاللغة والدين مثلا لذلك وبعد إتمام الغزو العسكري المباشر (1885- 1904) للقارة وجدت شعوب القارة الأفريقية ممزقة إلى أكثر من بلد.

وما يمكن قوله كذلك أن خريطة إفريقيا لعام 1914 إذا ما قورنت بخريطة 1879 تبدو مثيرة للارتباك، وذلك التقسيم يستحق كل إدانة باعتباره غير قانوني وغير أخلاقي مع الاعتراف أن كثير من الحدود كانت بالفعل مصطنعة وتعسفية، وليس من الصواب اليوم بل أنه من الخطورة بمكان الدعوة إلى الرجوع إلى الحدود الدولية غير الواضحة التي كانت قائمة قبل الغزو الأوربي، لأنه سينجر عنه عديد المشاكل بين الدول (**أوزويغوي، 1990، صفحة 64**).

وعليه فالخريطة السياسية التي صنعها الاستعمار في القارة الإفريقية والتي أوجد فيها قرابة 54 بلد مجزأ إلى وحدات صغيرة لا ترقى إلى مستوى الدولة، كما أن تلك الحدود كانت وقودا لصراعات جمة؛ بحيث معظم الدول الأفريقية عشية الاستقلال راحت تطالب بإعادة رسم الحدود، فمن المشاكل التي نتجت عن التقسيم السياسي الإستعماري مثلا نجد غينيا التي تعتبر جزءا من السنغال، والطوغو شعبها يشترك في كثير من الخصوصيات مع سكان ساحل الذهب (غانا)، والبنين، حيث تعود أصولهم جميعا إلى قبائل البانتو.

ومن أبرز المشكلات التي نتجت عن الخلافات الحدودية قضية الأوغادين بين الصومال وإثيوبيا، المشكلة التشادية السودانية حول قبائل الوداي، النزاع الموريتاني السنغالي حول قضية قبائل التكرور، قبائل الباكونغو الممزقين بين الكونغو برازافيل، والكونغو كنشاسا، قبائل الهوسا بين النيجر ونيجيريا (**رفاعي، 1970، الصفحات 61– 63**).

ومن جهة ثانية نجد أن الخريطة السياسية للقارة الإفريقية تحمل في باطنها 14 بلدًا داخليا غير ساحلي، وهذا أمر خطير وسلبي على إقتصاديات الدول الداخلية، بحيث كل تجارتها الخارجية هي تحت رحمة دول المخرج (رفاعي، 1970، صفحة 63)، فالتجارة الخارجية لأوغندة

أو روندا، وبورندي كله يمر عبر كينيا وتنزانيا بشرق إفريقيا، أو تجارة بوركينافاسو التي تمر عبر ساحل العاج وغانا (رفاعي، 1970، صفحة 64)، لذلك نجد حتى دور منظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي اليوم لم ينجح في النهوض باقتصاد القارة وخلق واتحاد اتحاد إقتصادي إفريقي مما سمح بظور وتشكل الاتحادات الفدرالية مثل الإكواس بغرب إفريقيا، S.d.C بجنوب إفريقيا، إتحاد شرق أفريقيا بهدف خلق اتحادات جمركية تسمح بدورها تحرير التجارة الخارجية.

2– تأثير السياسة الاستعمارية على شعوب القارة الإفريقية:

إن أهم التأثرات التي أثرت على شعوب القارة الأفريقية إبان فترة الاحتلال الأوربية هو ما مورس على شعوب القارة من سياسية استعمارية جعلته يتخبط في عديد المشاكل بعد الاستقلال، حيث وجد نفسه بدون هوية ولا انتماء عرقي كان أو ديني، وهو ما سيجعل مفهوم الدولة والمواطنة غائب لدى أغلب المجتمعات الإفريقية.

ومن أخطر التأثيرات على مجتمع القارة الإفريقية خلال الفترة الاستعمارية هي أنظمة الحكم التي لجأت إليها القوى الاستعمارية، وخاصة ما يتعلق بنظام الحكم الغير مباشر الذي مارسته بريطانيا وبلجيكا والبرتغال، وهو يعتمد في الأساس على الزعامات المحلية، ويعتبر اللورد فريديريك لوغارد البريطاني أول من طبق هذا النظام في نيجيريا عندا كان حاكما عليها عام 1900، حيث يقضي هذا النظام بإبقاء كل رئيس قبيلة أو ملك على رأس قبيلته أو مملكته لكن تحت الوصاية العامة للحكومة الاستعمارية، وهذا النظام في ظاهره يبدو حسنا بعض الشيء؛ لكنه في الواقع أرسى مشكلة خطيرة للمجتمعات الإفريقية بعد الاستقلال (**رياض**،

1965، الصفحات 219– 222)، وهي أن معظم البلدان الإفريقية المستقلة وجدت نفسها تحمل مجموعة كبيرة من الإثنيات القبلية الغير متجانسة مع بعضها البعض متنافسة فيما بينها على الحكم وطبيعته، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ البريطاني 'ريتشارد داودن' أن إفريقيا عشية الاستقلال تحوي مابين ستة آلاف، وعشرة آلاف كيان اجتماعي، لكل منها أسلوب حكمه، وإدارته، ونظامه القانوني، ونوعية قيادته، وهذا ينطبق أكثر على بلاد نيجيريا اليوم التي تعاني من هذا الأمر، حيث قبائل الهوسا في الشمال وأغلبيتهم مسلمين في صراع دائم مع قبائل اليوربا المسيحيين في الجنوب الغربي، وقبائل الإيبو الوثنيين في الجنوب الشرقي (**رفاعي، 1970، الصفحات 29–32**)، هو ما سهل من عملية اختراق هذه البلد في عهد الاستقلال، حيث تمكنت الدول الغربية من إحداث أزمة عام 1967 عرفت بأزمة بيافرا حيث انفصل هذا الإقليم عن الدولة وأعلن استقلاله ممّا أدخل البلد في أزمة سياسية دامت ثلاث سنوات.

والشيء نفسه نجده في روندا المستعمرة البلجيكية التي استيقظت عشية الاستقلال 1962 على واقع سياسي هش، وصراع قبلي كبير بين التوتسي والهوتو مما أدخل البلد في حروب أهلية كانت الأعنف والأطول كادت تؤدي إلى زوال البلد حيث راح ضحيتها في الحرب الأخيرة عام 1994 زهاء 2 مليون قتيل.

كما أنّ هذا النظام أبقى على تعدد اللغات واللهجات داخل البلد الواحد، وهذا ما انعكس سلبًا على كيان الدولة الحديثة في إفريقيا، حيث يؤدي تعدد اللغة داخل البلد الواحد إلى خلق التعصب والصراع بين أبناء القبائل، فاللغة المشتركة عادة هي من الروابط التي تجمع بين شعب الدولة؛ لكن عند المجتمعات الإفريقية هذا الأمر غائب فجنوب إفريقيا مثلا بها

خمس لغات رسمية، ونيجيريا أربع لغات رسمية، ويشير نفس المؤرخ السابق بإعطاء مقارنة بين أوربا وإفريقيا حيث يقول " أن أوربا عندما مسها التقسيم لم يتجاوز عدد اللغات به 23 لغة تتحده أزيد من 27 دولة في الاتحاد الأوربي، في حين أفريقيا بها قرابة 2000 لغة ولهجة.

ومن جهتها فرنسا هي الأخرى عملت بسياسيتها الاستعمارية على اجتثاث كل مقومات المجتمعات الإفريقية وأبدلتها بنظم غربية فرنسية خصوصا في الفترة الأخيرة أين ربطت استقلال الشعوب الإفريقية بفرنسا في أطار ما يعرف بالرابطة الفرنسية، أو الاستقلال المشروط الذي يهدف إلى ربط المستعمرة بفرنسا لمدة زمنية طويلة في إطار ما يعرف بالحكم الذاتي، وهو أمر لم يعطي الحرية التامة للدول الأفريقية في اختيار كيفية بناء الحديثة، ولا حتى النظام السياسي الذي يتلاءم وطبيعة المجتمعات الإفريقية (**رياض، 1965، الصفحات 166–175**).

3– اتفاقيات الاستقلال وانعكاساتها على استقرار الدولة الحديثة في إفريقيا:

اعتقد أغلب شعوب القارة الأفريقية أنه باستقلالهم في ستينيات القرن الماضي أنهم تخلصوا من قبضة مستعمريهم لكن في الواقع الاستعمار الأوربي لم يخرج من القارة الأفريقية إلا وقيد استقلال معظم بلدان القارة باتفاقيات ومعاهدات ما تزال تبعاته حتى اليوم، ونقصد بذلك على وجه التحديد بريطانيا وفرنسا اللتان قيدتا معظم المستعمرات بضرورة اللحاق بمنظمة الفرانكفونية والكومنولث، وهو في الواقع استعمار بطريقة غير مباشرة (**مانزر، (د ت)، صفحة 10**)، فنجد مثلا 21 بلد إفريقي العملة المتداولة بها هي عملة الفرنك الإفريقي،

وأربع بلدان عملتها هي الشيلن، أو الجنيه الإسترليني، وهذا في الواقع هو تقييد للنظام النقدي في هذه البلدان (**زاربو، 1994، صفحة 1205**).

والبارز في الأمر أن الواقع الاجتماعي الذي استقضت عليه إفريقيا المستقلة كان يقتضي من حكام وقادة الدول الإفريقية اختيار النظم السياسية الكفيلة بحفظ الأمن والسلم داخل بلدانها، وإيجاد نظام سياسي يتلاءم والطبيعة الإثنية للمجتمعات الإفريقية، لكن ما حصل هو أن أغلب حكام وقادة الدول الإفريقية وجدوا أنفسهم مرغمين على اتخاذ النظم السياسية التي كان يتبناها مستعمريهم، ونقصد بذلك النظام الرأسمالي الليبرالي الذي لا يتوافق وطبيعة المجتمعات الإفريقية؛ لأن شعوب القارة غير مؤهلة لاتخاذ مثل هذه الأنظمة، وهي تتعارض أساسًا مع النظام القبلي السائد ممّا أدى بسرعة إلى حدوث الانقلابات العسكرية والتمردات، واغتيال الرؤساء، والنموذج واضح ما حصل في نيجيريا منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي، حيث شهدت البلاد أزيد من 13 حالة للانقلابات العسكرية واغتيال الرؤساء انعكست على تردي الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد، وقارة إفريقيا عموما تعرف بقارة الانقلابات العسكرية حيث شهدت ما يزيد عن 186 انقلاب عسكري ما بين عام 1960 ومطلع القرن الواحد والعشرين (**رفاعي، 1970، الصفحات 105–107**).

والأدهى من ذلك أن أغلب الدولة المستقلة ربطتها اتفاقيات الاستقلال بعقود ومعاهدات طويلة المدى وفي مختلف المجالات خصوصا الاقتصادية منها مما جعل اقتصادياتها غير متحررة، وهي تحت رحمة الدول الغربية تتحكم فيها الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات، والتي تنشط في مجال التنقيب عن الثروات، وممارسة الزراعات النقدية بدل المعاشية مما جعل أغلب الدول في تبعية من ناحية الغذاء للدول الغربية (**رفاعي، 1970، الصفحات 88–92**).

خاتــمـة:

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا البحث هو أن معظم دول القارة الإفريقية ورثت جملة من المشاكل أعاقت بناءها الوطني يأتي في مقدمتها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار، كما أن الممارسات والسياسات المختلفة التي مورست على المجتمع الإفريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال جعلته يفقد هويته وانتمائه لبلده ما تزال تبعاته حتى اليوم، كما أن مشكلة النظام القبلي الذي بقي يسود أغلب مجتمعات الدول الإفريقية كان وراء تأزم الوضع السياسي أكثر، وكان وسيلة في يد الدول الغربية تلعب على أوتارها، حيث تغذيها وتزرع الفتن والنزاعات بينها مما لأدى في كثير من الأحيان إلى نشوب الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

قائمة البيبليوغرافيا

1- المراجع الأجنبية

1-Allian, j. C. (1985). l'Afrique noire depuis la conférence de Berlin. Berlin: Centre des Hautes études sur L'afrique et L'Asie Modernes.

2- Henri, B. (1971). Le Partage de L'afrique Noire. Falammario: Falammario.

3-Oliver, R. a. (1985). The Combridge History, from 1870 to 1905. USA: Combridge university press.

4-Sike, A. (1968). Histoie de L'afrique Noire, Tom 1. Budabest: Académie Kiado.

2- المراجع العربية

1- أوزويغوي. (1990). تقسيم إفريقيا وغزوها على يد الأوربيين. تأليف آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام المجلد السابع (صفحة ص 51). اليونيسكو: اليونيسكو.

3- جيمس دفي، وروبرت مانزر. ((د ت)). إفريقيا تتكلم . القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر .

4- حراز ,ر .(1971) .بريطانيا وشرق إفريقيا من الإستعمار إلى الاستقلال .القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية .

5- زاهر رياض. (1965). استعمار إفريقيا. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

6 – عبد العزيز رفاعي. (1970). مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

7- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، وشوقي الجمل. (1998). دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. القاهرة: مكتبة الإسكندرية.

8- فرغلي علي تسن هريدي. (2008). تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. الإسكندرية: الإسكندرية.

9 – كي زابو جوزيف. (1994). تاريخ إفريقيا السوداء، ج2. سوريا: منشورات وزارة الثقافة .

10- منصف بكاي. (2009). الإحتلال البريطاني في إفريقيا، تنزانيا (تنجانيقا سابقا) نموذجا. الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.